شعبنا "الكلداني السرياني الآشوري".. والمعيار الوطني

بقلم: **خوشابا سولاقا**

ان الوجود القومي لشعبنا "الكلداني السرياني الآشوري" الحالي في العراق هو وجود الاحفاد على ارض الاباء والاجداد، وهو ليس مجرد وجود ديني او طائفي طاريء على تاريخ العراق كما يتصور البعض من الغرباء عن تاريخ العراق وحضارته العريقة الموغلة في القدم، بل هو وجود قومي حضاري ثقافي تاريخي مرتبط بوجود اصل الحضارة الاولى في العراق، وهذا الوجود في الحاضر يشكل بل هو امتداد حضاري اصيل لذلك الوجود الحضاري النهريني العراقي العظيم، ويشكل جسرا وممرا للعبور الى مستقبل العراق الحضاري بين امم العالم. ان حضارة ابائنا واجدادنا ومن خلال ماتركته من اثار اصبحت الان في متناول ايدي شعوب الارض وتزخر بها متاحفها، كانت منارا للبشرية لسبعة آلاف سنة وعلمت الانسان القراءة والكتابة والفنون، ان وجود ورثة بناة مثل هذه الحضارة وجود متميز على عكس وجود غيرها من المكونات الاخرى التي حط بها الرحال في العراق لاحقا من مختلف بقاع الارض وحلت ضيوفا على ارض بين النهرين، ارض مهد الحضارة الانسانية الاولى في التاريخ الانساني، وجعلت ابناءه الاصلاء في ارض الاباء والاجداد غرباء. ان ماخلفه اجدادنا السومريون والاكديون والبابليون والآشوريون من الآثار الشامخة والشواخص الحضارية في كل بقعة من ارض العراق خيرشاهد ودليل على اصالة عراقيتنا التي لايختلف عليها اثنان من اهل العلم والمعرفة من المؤرخين. يكفينا فخرا واعتزازا ان اجدادنا هم اول من بدأ الكتابة الرمزية الصورية ثم الكتابة بالخط المسماري على الالواح الطينية والحجرية ثم لاحقا بالابجدية التي باتت تعرف الآن بالابجدية الآرامية او السريانية منذ عهد الملك الآشوري سنحاريب وتطورت عنها ما باتت تعرف الان باللغة السريانية الحديثة بكل لهجاتها الدارجة والمتداولة بين ابناء طوائف شعبنا "الكلداني السرياني الآشوري". ان ماتركته هذه اللغة من إرث ثقافي مكتوب قد سبق اللغات الشقيقة لها كالعربية والعبرية بقرون عديدة. ان ما وصلنا من تراث هذه الامة سواءً المدون منه بالخط المسماري على الالواح الطينية والحجرية من مكتشفات مكتبة آشور بانيبال وغيرها، او ذلك التراث المكتوب باللغة السريانية في مختلف فروع العلم والمعرفة والفلسفة واللاهوت المسيحي والشعر والادب يكفي لان يكون دليلا ساطعا على مدى تقدم ورقي حضارة اجدادنا "الكلدان السريان الآشوريين" على هذه الارض الطيبة ارض "بيت نهرين".

وكذلك من المفيد ولغرض الاستدلال والتذكير ان نشير لمن لم يطلع على تاريخ العراق في عصوره المختلفة الى دور اجدادنا من الاشوريين النصارى حسب المصادر العراقية والعربية من ابناء كنيسة المشرق في العصر العباسي في عمليات الترجمة للكتب العلمية والفلسفية من اللغات السريانية واليونانية الى العربية، وكذلك نشير الى من كانوا اساتذة المدرسة المستنصرية لتدريس مختلف فروع العلم والطب والفلسفة ومن كانوا اطباء وحكماء بلاط خلفاء العباسيين يكفي ان نورد هنا اسم الطبيب "بختيشوع" وعلاقته بالخليفة هارون الرشيد نذكره لغرض الدلالة والذكرى وليس إلا. وكذلك يزيدنا فخرا وزهوا ان يكون اول مشرّع للقانون في التاريخ من ابناء شعبنا وهو الملك البابلي العظيم "حمورابي" الذي ورث البشرية مسلته الشهيرة. وكذلك يكفينا فخراً ان يكون اجدادنا الآشوريون هم اول من اخترعوا العجلة، وما كان للعجلة من دور كبير في دفع التقدم الى الامام وما كان من استخدامها في العمليات العسكرية الحربية في حروبهم الكثيرة من دور في تحقيق الانتصارات العظيمة. وما عربة الملكة شميرام المنقوشة على كل اللوحات الآشورية الحجرية التي تزخر بها متاحف الدنيا الا دليلا على أهمية هذا الاختراع العظيم الذي احدث ثورة هائلة في العلوم العسكرية حيث يمثل دورها في حينها دور الدبابات والمدرعات الحديثة في الجيوش العصرية. ان العربة الآشورية بشكلها الوارد في لوحات الآثار الآشورية خير دليل على مدى تطور العلوم وتطبيقاتها العلمية في المجال العسكري والعمران والبناء في حياة اجدادنا القدامى. وكذلك ما وردنا في اعمال النحت والفن سواءً في المصوغات الذهبية والفضية من الاواني والحلي وغيرها من الادوات والعدد المنزلية التي كانت تستعمل بشكل خاص في القصور الملكية والتي تم اكتشافها في مقابر الملوك والملكات في آشور ونمرود ونينوى وخورسباد، وتماثيل الثيران المجنحة العملاقة التي يعجز النحاتون اليوم ابراز وتجسيد حركة العضلات الظاهرة في التماثيل خير مثال على مدى تقدم الفنون عند اجدادنا القدماء. كما لايخفي على الجميع ان القيثارة البابلية كانت اول آلة موسيقية عرفت في التاريخ. اما بخصوص التراتيل في كنيسة المشرق فانها تعتبر المنبع الاصيل التي منها خرج المقام العراقي وغيره من اشكال الغناء العراقي الاصيل. وغيرها الكثير الكثير من الشواهد والادلة الحضارية في مختلف مجالات العلوم والفنون التي تدل على مدى تقدم وتطور وتكامل حضارة اجدادنا القدماء وتاثيرها الفعال على حضارات الامم الاخرى التي توالت على حكم العراق لاحقا.

انه لمن المعيب جداً على من ورثوا حكم العراق الان ان لايعيروا اي اهتمام لاحفاد هؤلاء العظماء الذين بنوا هذه الحضارة العظيمة في ارض العراق وجعلوا من العراق ما كان في الماضي وما هو عليه الان في نظر العالم من مكانة وعظمة. ان حكام العراق اليوم يستكثرون على احفاد سومر واكد وبابل وآشور ونينوى ابسط تمثيل في مؤسسات الدولة الرسمية التشريعية والقضائية والتنفيذية، واقصائهم بشتى الوسائل من التمثيل والمشاركة في مختلف وظائف الدرجات الخاصة في مؤسسات الدولة الرسمية بالرغم مما يتميز به ابناء الاقلية وغيرها من الاقليات القومية والدينية من الذكاء والاخلاص والحرص والوفاء والولاء للوطن والتفاني في العمل والنزاهة، وقد اثبتوا ذلك طيلة تاريخ الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية الاولى وحتى يوم سقوط النظام السابق.

ان ابناء هذه الاقلية "الكلداني السرياني الآشوري" في ظل الدعوات لكافة القوى العراقية الوطنية والديمقراطية لبناء عراق جديد عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي حر يتطلعون بامل كبير ان تنتهي سياسة التمييز القومي والديني والطائفي وتدفن مع الماضي المقيت وتحل محلها سياسة وطنية عراقية يكون معيارها نيل الحقوق وتوزيع الواجبات الولاء للوطن وحده دون سواه، وان ينتهي عصر التهميش والاقصاء والالغاء على اساس الانتماء العرقي والقومي والديني والطائفي والعشائري والمناطقي وغيرها من الخصوصيات التي تكرس وترسخ الفرقة والعنصرية وتمزيق وحدة الوطن والشعب كما كان الحال وان يحل عصر جديد قائم على اساس العدل والمساواة والحرية والديمقراطية وتكافوء الفرص للجميع والشراكة في الوطن حسب الكفاءة والنزاهة والولاء للوطن الواحد ارضا وشعبا، وان يكون المعيار الوطني هو المعيار الوحيد والمعتمد في توزيع الواجبات ومنح الحقوق والمساواة امام القانون دون اي معيار اخر عنصري قائم على الخصوصيات الاخرى. عندها فقط تكون الارضية مهيأة وخصبة وجاهزة لبناء الوطن الديمقراطي وطن المواطن الانسان مصان الحقوق والكرامات والحريات الانسانية. ومن دون ذلك لايسود سوى المزيد من الخراب والدمار في الممتلكات والنفوس. فليكن خيارنا الديمقراطية والحرية والسلام والامن ووحدة الوطن.

> **ان ابناء هذه الاقلية "الكلداني السرياني الآشوري" في ظل الدعوات لكافة القوى العراقية الوطنية والديمقراطية لبناء عراق جديد عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي حر يتطلعون بامل كبير ان تنتهي سياسة التمييز القومي والديني والطائفي وتدفن مع الماضي المقيت وتحل محلها سياسة وطنية عراقية يكون معيارها نيل الحقوق وتوزيع الواجبات الولاء للوطن وحده دون سواه**

دوائرنا المستحيلة*

ابتسام يوسف

في العراق اليوم الكثير من المسؤولين يدينون الفساد الاداري ويشيدون بالقرارات التي أريد منها تحسين الوضع المادي والاجتماعي للمواطن.. لكنهم بنفس الوقت يرفضون الاشارة للسلبيات او الحديث عن الفساد الاداري من قبل الصحفيين او غيرهم من المواطنين من خلال وسائل الاعلام من صحافة او فضائيات.. ويدعي البعض منهم انهم مستعدون لسماع شكاوى المواطنين والعمل على تحسين الوضع والقضاء على السلبيات. ولكن واقع المؤسسات والدوائر لم يشهد أي تغيير بل يزداد سوءا، فلم تصدر أي قرارات او تستحدث أي آليات لمتابعة سير العمل بها او محاسبة المقصرين ومعاقبة المرتشين اومن لا يقوم بعمله بالشكل المطلوب..

فقد صدرت قرارات إيجابية كثيرة يشعر معها المواطن بنهاية رحلة العذاب الذي لازمه خلال عقود وامتد لاجيال كان يأمل ان يجتنب ما مر به من مصاعب ومصائب وكوارث انسانية، او يشعر معها بأن صبره قد عوض خيرا.. ولكن.. حين يصطدم بواقع تنفيذ هذه القرارات والحلقة المفرغة التي يدور بها بين الدوائر المعنية، يتأكد ان مصائبه مزمنة لا علاج منها الا بعملية استئصال تشمل كل مناحي الحياة المشوهة وليس حزب البعث وحده!!

فعلى سبيل المثال المهجرون والمهاجرون والمنفيون كل هؤلاء وعدوا بتعويضهم خيرا.. اعادتهم لوظائفهم واحتساب مدة حرمانهم من الوطن والاهل خدمة لاغراض التقاعد.. وانقاذهم من التشرد بين مساكن الايجار بمنحهم قطعة ارض في أي مكان من الوطن ليشعر معها بالاستقرار والأمان.. وأرامل الشهداء وعدوا برواتب تقاعدية وان كانت بائسة قد تشكل اقل من نصف واحد بالمائة من تقاعد اعضاء البرلمان..! الذين لا ندري لماذا تدفع لهم الملايين بالكيلوات مع ان أغلبهم لم يقدموا الخدمة المرجوة منهم ولا نراهم الا زاعقين مهرجين ولم يصدر عنهم قرار شاف لصالح المواطن الذي يمثلونه بمجلس البرلمان.. هل من المنطقي ان يصل تقاعد البرلماني لأكثر من 30 مليون!!؟ بينما تقاعد الارامل لا يتعدى المئتان؟ والتي لا تفي اجرة السكن شهريا!!؟ المشكلة انه حتى هذه المئتين لا تصلهن الا بعد نضال مرير وصبر كصبر الحمير وصراع مع موظفين بلا ضمير!! ولشهور وسنين ورحلات مكوكية تضطر المواطن للتقتير على نفسه واولاده او يستدين!!.فحين يقسو عليك الدهر وتدخل اي دائرة او مؤسسة من اياها.. ينتابك الاحساس بالغثيان والهلع وانت تشاهد انه لا وجود لأبواب تطرقها فليس هناك غير نوافذ مغلقة دوما ويتطلع المراجعون من قضبان تغلفها اسوأ من قضبان السجون التي نراها بالافلام، لان سجوننا محرومة حتى من هكذا قضبان.. يتدافع المواطنون نساءا ورجالا شبابا وعجائز ليصلوا الشباك، وبعد صراع مهين ومرير يصلون القضبان ليصطدموا بغرف قذرة خالية الا من بضع كراس ولا وجود لموظف يشغلها، والمكاتب علاها الغبار والاهمال، وأوراق مهملة متناثرة على الارض، تلك الأوراق التي ركضت شهورا للحصول عليها ومررت بعشرات الشبابيك لتحظى بتوقيع احدهم عليها لتجدها مركونة او مرمية على الارض باحدى الزوايا.. لا أحد تسأله ولا أحد يسألك "كيف أساعدك؟" ولا حتى "نعم.. ماذا تريد؟" لا أحد يسمع نداء امهاتنا "عيني فدوة.. ماكو احد يسمع؟" وان حالفك الحظ ومر من امامك شبح موظف، فأنه يتجنب التطلع لك لئلا يفتضح جهله، فيجند ذكاءه بجواب واحد "معاملتك مو يمنا.. ارجع للدائرة التي اتيت منها" ويهرب دون ان يسمع رجاءك "كنت هناك وهم أرسلوني لكم... هذه المرة العاشرة!!" بطبيعة الحال الدائرة الاخرى لا تختلف عن غيرها، فالمواطن اشبه بكرة قدم يتقاذفها موظفو تلك الدوائر الذين هم اسوأ من أي فريق لاعبيه غير محترفين ولا يعرفون اللعب كفريق ولا يعنيهم فوز فريقهم. فالموظفون لم يمروا بأي فترة تدريبية ولا يعرفون شيئا عن القوانين او القرارات التي تتغير بين حين وآخر، لا يعرفون عن الوظيفة غير أنها وسيلة لإشباع رغبة التسلط والتحكم بالناس، الأمر الذي اعتادوه في العقود السابقة، او محاولة للاغتناء السريع غير المشروع من خلال ابتزازهم للمواطن فيما اعتادوه من رشاوى يفرضونها ليضاعفوا رواتبهم غير مبالين بمعاناة الاخر مادام ليس هناك من يحاسبهم او يعاقبهم على جرائمهم التي اقلها إهانة المواطن إضافة لسرقة أموال الدولة والشعب من خلال الرشاوى والرواتب التي يتقاضونها مقابل تهربهم من المسؤولية وتضييع وقت الدولة والمواطن..

بعض المراجعين افترشوا الأرض الجرداء بانتظار الأمل المفقود فليس لهم القدرة على التفريط بالجهد الذي بذلوه للوصول لتلك الدائرة والاموال التي صرفوها ليعودوا بخفي حنين.. البعض نفد صبرهم وصاروا يشتمون ويسبون ولا يسمعهم غير الذين مثلهم ينتظرون.. ومنهم من تمكن منه اليأس وانسحب بعد صرخات لم يعبأ بها المدير الذي لا وجود له ولا الموظف الذي يتلذذ بتعذيب واهانة من هم بحاجة لخدماته دون اي احساس بتعذيب الضمير ولا اي شعور بالذنب فهو لم يخطر بذهنه ان الدولة تدفع له راتبا مجزيا لقاء خدمته لهؤلاء المواطنين. فقد صارت معظم الدوائر والمؤسسات الخدمية ليست مستحيلة فقط بل كابوسية والموظفون اشبه بالسجانين.. وكما عبر احد المراجعين انهم اشبه "بعقاب من الله لا يلجأ لهم الا من لا حيلة له". فصار لكل منا قصة مع احدى الدوائر تلك، قصة سريالية اشبه بقصص زكريا ثامر، سواء كانت مؤسسة اعلامية او طبية او خدمية ابتداءا من المجالس البلدية لدائرة الهجرة والمهجرين وغيرها. فلا تملك الا ان تخرج محبطا مهزوما لا أمل لك الا بعربة تجوب بها الشوارع الخربة تبيع اللبلبي او الشلغم، الذي تراه اكثر حفاظا على كرامتك من كل "التشلغم" الذي تجده في تلك الدوائر.

* موقع الحوار المتمدن

القانون بين الوسيلة والغاية

لطيف القصاب

لايخفى على الكثيرين أن كتابة الدساتير والقوانين الإنسانية وحتى صياغة القرارات واللوائح والتعليمات الخاصة لابد أن تنطلق في بداياتها الأولى من حسابات سياسية تراعي بقدر أو بأخر مكاسب المشرعين أو القائمين على صياغاتها، وهذا الأمر الى حد ما لايعد غريبا أو خروجا عن فطرة الإنسان السوي او المتحضر؛ إلا أن الإمعان في تحصيل المنافع الفئوية على حساب الكثرة الكاثرة ممن يشملهم خطاب الدستور أو القانون أو القرار....الخ؛ سيشكل حتما طعنا في مشروعية تلك الوثائق ويرسم علامات استفهام كبيرة حول نزاهة واضعيها.

إن تقرير حقيقة حدوث تقدم ملحوظ في نسق النظام السياسي العراقي في السنوات الأخيرة ومارافقه من العمل بقانون إدارة الدولة ومن ثم كتابة الدستور الدائم وصولا الى سن عدد كبير نسبيا من التشريعات تحت قبة البرلمان المنتخب تملي على الباحث النظر مليا في ابرز الأسباب التي قادت الى تأخر النظام القانوني العراقي الحالي في مواكبة الأحداث السياسية وعدم ارتقائه الى مستوى التقدم الحاصل في المنظومة السياسية إجمالا، بمعنى أكثر وضوحا فان التغيير في طبيعة الحكم من سمته الدكتاتورية الغالبة الى أخرى ديمقراطية أو أكثر مرونة على اقل تقدير لم يرافقه تغيير مماثل في نمط سن القوانين بشكل عام؛ اذ ان مايقف خلف اقتراح القانون عادة يتمثل في وجود الرغبة السياسية في المقام الاول وليس لتلبية حاجة عامة تقضي تشريع قانون ما، الامر الذي يؤشر بوضوح الى مدى استفحال مبدأ التوظيف السياسي المقصود في بعض التشريعات الجديدة وهيمنة ما هو سياسي مغرض على ما هو قانوني بحت. وإذا كان هذا الأمر مرصود شعبيا في التشريعات البرلمانية بحكم سيادة الطابع العلني في مناقشات أو سجالات مجلس النواب، ويقع في الافق المنظور بالنسبة لبعض نشاطات مجلس الوزراء من خلال الاشهار عن خلق مواقع سياسية أو وظيفية يذهب ريعها لفائدة شخصيات أو قوى معينة؛ إلا أن امرا كهذا يظل بعيدا عن دائرة الضوء في مايجري من إصدار أو تعديل أو إلغاء لجملة من القرارات والتعليمات التي تتدفق بشكل مستمر عن طريق القسم الاكبر من وزارات ودوائر الدولة الاخرى.

وقد يكون السر في قلة الملاحظة الجماهيرية هنا يكمن في ضعف ملاكات مكاتب إعلام مجلس الوزراء والوزارات وبقية الدوائر، وعدم القيام بواجبها التبليغي المناط بها على نحو مطلوب، أو بسبب تعمد التعتيم من قبل صناع القرار أنفسهم، وفي كلتا الحالتين فان التقصير بيّن لا مجال للإغضاء عنه؛ بالرغم من أن فرض القصدية في التعتيم يحمل بين طياته اتهامات أكثر خطورة مقارنة مع ما ذكر بالنسبة لمكاتب الإعلام الرسمية، كما انه يثير في النفس الكثير من لواعج الألم والحسرة حينما تكتشف ان ادعاءات بعض المسؤولين بالبراءة من القيم الفاسدة السابقة تتناقض كليا مع النمط العام لسلوكياتهم.

وقد يتفهم المراقب قضية أن يفرط السياسيون في البرلمان ورئاسة الحكومة بفرض رؤاهم الخاصة للقوانين والقرارات العامة فيما يقوم رجال القانون بوضع الصياغات المناسبة لتلك الرؤى تماشيا مع عرف التوافق الذي لازم الحياة السياسية الراهنة للبلاد، ولكن يتعسر هذا الفهم في مستويات الإدارة الادنى أي حينما يصار الى التلاعب في بعض القواعد القانونية الملزمة من اجل غايات خاصة؛ كأن يقوم وزير ما بإصدار أمر أو تعديله أو تعطيله مؤقتا بعيدا عن السياقات المهنية بغية ان يصب في صالح عدد محدود ومقصود من المستفيدين.

إن حل معضلة توظيف او تسييس القوانين في الجهاز التشريعي الرئيسي للدولة (البرلمان) يمر من خلال الإجماع على الالتزام العملي بفلسفة مفادها الانتصار للمصلحة العامة في حال حدوث تقاطع بينها وبين مصالح الفئة او الحزب أو الدائرة الانتخابية الخاصة، واجتماع كلمة سائر الأعضاء على مراجعة أو تعديل بعض بنود الدستور والقوانين والقرارات السابقة التي أبرمت تحت ضغط من الوقت أو بإملاء من قوى أجنبية أو بدوافع الانتقام من الماضي أو الخوف من المستقبل، مستفيدين من الواقع السياسي الذي بدأ منذ أمد يتحرك في مسار بعيد عن تشنجات المرحلة السابقة، وظروفها التاريخية القاهرة ويفترض ان يكون قد بلغ ذروته مع توقيع اتفاقيتي سحب او وضع القوات الاجنبية في البلاد والإطار الاستراتيجي مع الجانب الأمريكي. وان يجري ذلك وفق الانسيابية الدستورية المتاحة حاليا، وذلك من خلال اخراج اعمال اللجنة القانونية في مجلس النواب من طابعها الصوري ومنحها القدرة الكاملة على فرض الاولويات القانونية من دون وصاية سياسية، وايضا بالاستفادة القصوى من وجود المحكمة الاتحادية العليا التي تحتكر حق تفسير القوانين الصادرة عن مجلس النواب في حالات تعدد التفاسير، وترد ما يخالف الدستور من قوانين وقرارات، وعدم الطعن في دستوريتها بدعوى كونها من مخلفات قانون ادارة الدولة المنصرم الى حين انجاز المعادل الموضوعي قياسا الى العديد من قوانين او قرارات مجلس قيادة الثورة سارية المفعول.

وان لاتتجمد ميادين هذه المحكمة الموقرة في مساحات الحركة التي يرسم معالمها السياسيون بين الحين والاخر كما في حالة إبطال قرار لمجلس النواب قضى برفع الحصانة البرلمانية عن احد النواب مؤخرا، او احتمالية النظر في مدى مشروعية تشكيل مجالس الاسناد التي ظهرت الى العلن بارادة منفردة من لدن رئيس مجلس الوزراء، بل على المحكمة ان تمتلك زمام المبادرة المستقلة وتمارس حق الاشراف عمليا على سائر القوانين والقرارات لكي يتسنى لها اجهاض ببعض التشريعات التي كانت قد خلقت في ظروف غير طبيعية وتحت وطأة خنق انفاس الدستور ومن دون الخشية من التهديد بتوجيه الطعون المسيسة. أما فيما يخص المستويات الوزارية فان علاج ظاهرة توظيف القوانين والقرارات لخدمة نوازع المسؤولين يكمن في تفعيل دائرة المفتش العام ومنحها صلاحيات تفي بحاجات الملفين الشائكين المالي والاداري كيما تحدد هي الاخرى فيما إذا كانت القرارات أو التعليمات الصادرة من قبل الوزارة المعنية كانت مبنية على الحاجات الفعلية أم أنها جاءت بناء على استقراء رغبات المسؤول أو وفقا لتوجيهات كيفية ما يدخلها في دائرة المحسوبية والعلاقات العامة، وان تتمتع دائرة المفتش العام بفوقية قانونية. وان تكون – وهذا هو المهم – غير خاضعة لسلطة المسؤول قيد المراقبة، فضلا عن كونها محايدة لا تدين بالولاء لجهة ما لكي لاتصبح مجرد ورقة ضغط لطرف سياسي ضد طرف أخر، وبخلاف ذلك فلابد من الاستغناء عن هذه الدائرة تماما اسوة بالعديد من اللجان والهيئات الرسمية التي شكلت بوحي من التكتيكات السياسية المرحلية وقد حان الوقت ألان أكثر من أي وقت مضى للتخلي عنها اذا تعذر أمر اصلاحها بشكل جذري.

* مركز المستقبل للدراسات والبحوث

*شبكة النبأ

في مفهوم السلطة

مصطفى العوزي

إن أول مل يعتري الباحث عند محاولة تعريف مفهوم السلطة ورفع اللبس عنه هو مدى صعوبة التعريف الراجعة بالأساس إلى كون المفهوم هو من المفاهيم المعقدة التي يزخر بها قاموس العلوم الاجتماعية سيما السوسيولوجية والسياسية منها، لكن و مع ذلك لا يمكن أن نعتبر هذا اللبس والتعقد بمثابة عائق يدفعنا نحو التخلي عن تعريف هذا المفهوم، ومن هذا الباب سنحاول و لو باقتضاب و بشكل مختصر إدراج بعض التعاريف التي أعطيت لمفهوم السلطة، و عليه نجد أن السلطة في اللغة تنحو من فعل تسلط على الشيء أي احتواه وأحكم القبضة عليه، و السلطة هي القوة المحكمة والمؤطرة بشكل يصعب الإفلات منها، "كما أن السلطة هي قدرة شخص معين على فرض أنماط سلوكية على شخص"، و يرادف السلطة مفهوم القيادة، حيث أن السلطة تحتوي بين طياتها كل أنماط السلطات بمختلفها، و يقابلها في الضد مفهوم التعاون، إذ أن السلطة تقع في الطرف النقيض للتعاون أو مبدأ التعاون حسب التعريف اللغوي، و تطبق السلطة داخل المجتمع على الأفراد استنادا إلى قوة اجتماعية معينة، هذه القوة يمكن رصدها في الأوجه التالية:

– قوة حقيقية كالتعرض لأذى جسماني مادي في حالة عدم الانصياع للسلطة و قوانينها – قوة خفية أو وهمية كالانصياع الذي يبديه المؤمنون لمذهب أو توجه معين و السلطة هي أحد أسس المجتمع البشري، حيث يرى مفكرو الأنوار خصوصا من تطرقوا للحديث عن المجتمع المدني و كيفية نشوئه – طوماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو – ، حيث أن حاجة الناس إلى التعاون و تغييب الصراعات القائمة على التصفية و الإقصاء في سبيل التفرد بملكية شيء ما ، أدت إلى نشوء قوة يخضع لها الجميع تكون هي المرجع و الحكم الذي يفصل بين الناس و يضمن حقوقهم و يقر لهم بالواجبات اللازمة نحوهم ، هذه القوة هي ما يصطلح عليه بالسلطة.

و يرى العالم الألماني كارل ماركس أن "السلطة هي حصيلة انقسام المجتمع إلى طبقات ، أي أن نشوء ما يرتبط بالظاهرات المؤسسية و الإيديولوجية الكامنة في أساس الحياة الاجتماعية ، ذلك الأساس المتمثل واقعيا بالإنتاج المتزامن مع نشوء الروابط الاجتماعية الرئيسة". من هنا نرى أن كارل ماركس يحاول تقديم تعريف للسلطة ينبني على جوهر اقتصادي، حيث يلمح في معرض حديثه إلى فكرة مفادها أن قيام السلطة يعتمد أو يقوم على الوضعية الاقتصادية أو على الجانب الاقتصادي بشكل عام، حيث أن الإنتاج وعلاقته بالروابط الاجتماعية بين الأفراد داخل المجتمع يؤسس لشكل معين من السلطة ، و في المقابل يرى العالم الأنتروبولوجي كلود لفي ستروس من خلال دراسة قام بها على قبائل "النامبيكوارا" و قبائل أخرى في الهند و البرازيل أن "السلطة تترسخ انطلاقا من الدور المهم الذي تلعبه علاقات القرابة في الحياة الاجتماعية لدى تلك الجماعات"، و يرى أيضا أن السلطة هي "نتيجة علاقات قربى قائمة على مبادئ تحريم الزنا و الحض على الزواج من الأبعدين". و في معرض حديثه عن الدولة و نشوئها و تطورها ، يرى العلامة ابن خلدون أن العصبية هي أساس قيام السلطة "هذا يعني أن العصبية تتزامن في ظهورها مع ظهور العلاقات الاجتماعية، أو على الأقل مع بروز الروابط الفردية في مجتمع ما. ولا شك أن الأفراد ينشؤون بنشوء سلطة لا تزول، هي شرط وجودهم و تنظيمهم الاجتماعي".

إن أول ما يمكن أن نستخلصه من كلام العلامة ابن خلدون هو أن ظهور العصبية مقترن بالأساس بظهور علاقات اجتماعية معينة، كما أن للسلطة دور هاما في حياة الناس و المجتمع على حد سواء، حيث أن هذه السلطة هي شرط وجودهم و تنظيمهم الاجتماعي.

* الحوار المتمدن